باب التاريخ:

1 – موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قرار تأميم النفط العراقي عام 1972 في ضوء الوثائق الأمريكية

The United States of Americas stance on the Decision to Nationalize Iraqi Oil in 1972 According to American Documents

بقلم م. م وجدان كارون فريح التميمي

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/جامعة البصرة قسم الدراسات التاريخ

Asst. Lecturer Wijdan Karoon Freeh

Basra and Arab Gulf Studies center

Department of Historical Studies

University of Basra

wijdan.karoon@uobasrah.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2021/11/10 **تاريخ القبول: 2022/12/5**

الملخص

تناولت الدراسة استعمال الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها السياسي والاقتصادي للضغط على الحكومة العراقية قبل اتخاذ قرار تأميم النفط العراقي بموجب القرار رقم (69) لسنة 1972 وبعد القرار، والاجراءات التي اتخذتها حكومة العراق قبل اعلانها قرار التأميم بهدف ضمان نجاح القرار، وسلطت الدراسة الضوء على الأسباب التي أدت إلى اسراع الحكومة العراقية باتخاذ قرار التأميم، وردود الفعل الأمريكية تجاه انعكاساته على مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها فشل الولايات المتحدة الأمريكية في ثني العراق عن اتخاذ قرار التأميم وذلك لإصرار الحكومة العراقية على اتخاذه لإدراكها بأنه سينهي هيمنة الشركات النفطية الأجنبية على مقدرات العراق السياسية والاقتصادية، ونجح العراق في

تهيئة الأجواء السياسية والقانونية والفنية والاقتصادية المناسبة قبل اتخاذ القرار وبعده، وتمكنت حكومته من التعامل مع الضغوط الأمريكية عليها بشكل صحيح ما أدى إلى مضيها قدماً في اجراءات التأميم.

الكلمات المفتاحية: العراق، موقف، تأميم النفط العراقي، الوثائق الأمريكية.

Abstract

The study dealt with use of United States of America's political and economic influence to pressure on Iraqi government before the decision of nationalize Iraqi oil under Resolution No. (69) In 1972 and after it, the measures taken by the Government of Iraq before announcing the nationalization decision in order to ensure the success of the decision, and the study sheds light on the reasons that led the Iraqi government to take the nationalization decision, and the American reactions to its repercussions on its political and economic interests in the region. The study reached a number of results, the most important of which is the failure of the United States of America to prevent Iraq to taking the nationalization decision, because of the Iraqi government's insistence on taking it, because it realized that it would end the domination of foreign oil companies over Iraq's political and economic capabilities. Iraq succeeded in creating the appropriate political, legal, technical and economic atmosphere before and after the decision was taken. The Iraqi government dealt with the American pressure correctly, which led to it proceeding with the nationalization measures.

Keywords: Iraq, position, nationalization of Iraqi oil, American documents

المقدمة

إنَّ العلاقة الترابطية بين النفط والسياسة أدت إلى تبني الدول الكبرى سياسات مبنية على مصالحها النفطية منذ اكتشاف النفط في المنطقة العربية في نهاية القرن التاسع عشر، وأصبح النفط أحد مرتكزات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص، لذلك سعت إلى زج شركاتها النفطية لمشاركة الشركات النفطية العالمية الأخرى في السيطرة على انتاج النفط في العراق منذ مطلع القرن العشرين، وفي المقابل ادرك الشعب العراقي وحكوماته المتعاقبة منذ ذلك التاريخ أهمية السيطرة على الثروة النفطية وادارتها بالأيدي الوطنية والتخلص من هيمنة الشركات الاجنبية عليها، فسعت الى تحقيق ذلك الهدف بكل السبل والوسائل، ودخلت في سجالات ومفاوضات صعبة مع تلك الشركات استمرت لعقود كثيرة حتى وصلت إلى قناعة تامة في مطلع سبعينيات القرن العشرين بضرورة اتخاذ قرار حاسم لتأميم الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق، فجاء القرار رقم (69) لسنة 1972 الذي انهى الصراع مع تلك الشركات.

جاء اختيار موضوع الدراسة لأهمية قرار التأميم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العراقية، لكونه بداية لنهاية سيطرة الاحتكارات النفطية لشركات الاجنبية، وأحد التدابير الاقتصادية والسياسية المهمة التي اتخذها العراق وترتب عليها مجموعة من الاعتبارات والنتائج التي نقلت العراق إلى مرحلة الاستقلال السياسي والاقتصادي.

تركزت الاشكالية البحثية حول الموقف الأمريكي من قرار تأميم النفط العراقي عام 1972، والاجراءات التي قامت بها لإفشال عملية التأميم والمحافظة على مصالحها في العراق، وكيفية تعامل الحكومة العراقية مع تلك الاجراءات. وكان الهدف من الدراسة التوصل الى معرفة الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية للمحافظة على مصالحها في العراق، ومدى نجاحها او فشلها، من خلال ما جادت به الوثائق الامريكية، والكشف عن اجراءات الحكومة العراقية لمواجهة تلك الاجراءات، واسباب نجاح العراق في المضي نحو اكمال عملية تأميم النفط.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر أبرزها وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة (Foreign Relations of the United State) التي رمز لها (F.R.U.S) التي افادت الدراسة بالاطلاع على موقف الولايات المتحدة من اجراءات الحكومة العراقية قبل اتخاذ قرار التأميم في 1 حزيران 1972 وبعده، والاجراءات التي اتخذتها الولايات

المتحدة الأمريكية لاحتواء انعكاسات القرار على مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية والعالمية.

قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور: تطرق الاول الى نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها النفطية في العراق قبل عام 1972، وبين الثاني موقف الولايات المتحدة الأمريكية من اجراءات الحكومة العراقية لتأميم النفط عام 1972، واختص الثالث بموقف الولايات المتحدة الأمريكية بعد اعلان الحكومة العراقية قرار تأميم النفط في الأول من حزيران عام 1972، فضلاً عن مقدمة وخاتمة وقائمتي الهوامش والمصادر.

أولاً. نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها النفطية في العراق قبل عام 1972

ترجع البدايات الأولى لتنافس الشركات الأجنبية في الحصول على امتيازات في مناطق وجود النفط العراقي إلى عام 1871، وكانت أول بعثة أجنبية أجرت دراسات مسحية جيولوجية لسطح العراق هي البعثة التي ارسلتها الحكومة الالمانية والتي أظهرت وجود النفط بكميات كبيرة، وفي عام 1888 منحت الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على العراق في حينه امتيازاً لاستثمار النفط العراقي في ولايتي بغداد والموصل للبنك الالماني لاستثمار النفط[1]، وفي 26 تشرين الثاني عام 1899 منحت الدولة العثمانية الحكومة الالمانية امتياز اقامة سكة حديد بغداد– برلين والافضلية في التنقيب عن النفط في منطقة الامتيازات النفطية في العراق عام 1904، لكن الالمان فشلوا في الحصول على التمويل اللازم لشركاتهم في العراق، الامر الذي دفع الدولة العثمانية إلى ادخال الشركات البريطانية في امتياز نفط ولاية الموصل في 15 حزيران عام 1914[2].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تملك أي نفوذ في امتيازات التنقيب عن النفط في

(1) صفاقس قاسم هادي، دراسة مرجعية للمراحل الاولى لاستكشاف النفط في العراق، مجلة الآداب، العدد 129، جامعة بغداد، حزيران 2019، ص436-435.

(2) سيف الدين محمد الحديثي، النفط في العراق بين الحقائق والتاريخ ومتغيرات السياسة والاقتصاد، مجلة الدنانير، العدد 3، المجلد 1، الجامعة العراقية، 2013، ص68.

العراق حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى[1] وهزيمة الدولة العثمانية وتقاسم بريطانيا وفرنسا الأراضي العربية بموجب اتفاقية سايكس–بيكو[2] عام 1916 ومن ثم تعديلها في اتفاقية سان ريمون[3] عام 1920 وحصلت الدولتان على امتياز تنقيب النفط العراقي على أساس انهما الدولتان اللتان حاربتا الدولة العثمانية وانتصرتا عليها، ولم تحصل الولايات المتحدة الأمريكية على أي حصة في الامتياز، ما أغضب الحكومة الأمريكية ودخلت في نزاع معهما وتحججت بأنها قد دخلت إلى جانبهما في الحرب ضد المانيا الأمر الذي يعطيها الحق بالحصول على حصة من النفط المستكشف في المنطقة العربية[4].

كان حقل بابا كركر في كركوك أول حقل نفطي اكتشف في العراق في تشرين الأول عام 1927 من قبل شركة النفط التركية (TPC) وبدأ الانتاج بكميات قليلة غير تجارية[5]، وبعدها تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من التوصل إلى اتفاقية مع بريطانيا

---

(1) **الحرب العالمية الاولى:** نشبت بداية الأمر في اوروبا عندما أعلنت النمسا الحرب على صربيا في تموز 1914 بسبب اغتيال طالب صربي لولي عهد النمسا فرانز فرديناند، ثم شنت المانيا الحرب على فرنسا عبر الأراضي البلجيكية في 2 اب من العام نفسه، ما أدى إلى اعلان بريطانيا الحرب على المانيا في الرابع من الشهر نفسه، وشارك في الحرب دول التحالف الثلاث (بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية) ضد دول المحور (النمسا والدولة العثمانية وبلغاريا) بزعامة المانيا، وانتهت الحرب في 11 تشرين الثاني 1918 بانتصار دول التحالف. للمزيد ينظر: عبد الرحمن ادريس صالح، تراجع مكانة بريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى (1918-1934)، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد 46، 2010، ص172-167.

(2) **اتفاقية سايكس-بيكو:** عقدت في ايار 1916 بين فرنسا وبريطانيا، وقعها عن الجانب الفرنسي الدبلوماسي الفرنسي جورج فرانسوا بيكو ووقعها عن الجانب البريطاني الدبلوماسي العقيد مارك سايكس، واتفقت فيها الدولتان على تقاسم ولايات الدولة العثمانية المنهزمة في الحرب العالمية الاولى، فكانت حصة فرنسا سوريا ولبنان وشمال العراق، وحصة بريطانيا فلسطين والعراق والاردن ومصر. للمزيد عن الاتفاقية ينظر: رشيد خشانة، الطريق إلى سايكس –بيكو: الحرب العالمية الاولى بعيون عربية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص7.

(3) **اتفاقية سان ريمو:** عقدت في مدينة سان ريمون الايطالية في 19 نيسان 1920 بين دول المجلس الاعلى للحلفاء وجرى فيها فرض شروط الصلح مع تركيا، ووضع الترتيبات الاخيرة للانتداب على المناطق العربية، وألغت الاتفاقية معاهدة سيفر، واعلن استقلال تركيا وارمينيا. للمزيد عن الاتفاقية ينظر: عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط10، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص135-134.

(4) أياد ناظم جاسم العلواني، التنافس الامريكي- البريطاني على النفط السعودي 1950-1933، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-جامعة بابل، 2004، ص38-37.

(5) حصلت شركة النفط التركية على عقد امتياز التنقيب عن النفط في العراق عام 1925، وبموجب العقد أصبح النفط المستخرج ملكاً للشركة ويمكنها التصرف فيه كيفما تشاء مقابل دفع مبلغ من المال عن كل برميل مستخرج، وكان مدة الامتياز 75 عاماً يشمل مساحة ارض قدرها (192) الف ميل مربع، ثم توسعت المساحة لتبلغ (800) الف ميل مربع. ينظر: يحيى حمود حسن البو علي، ملامح السياسة النفطية في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 25، المجلد 31، جامعة البصرة، 2015، ص61-60.

وفرنسا وهولندا سميت اتفاقية الخط الاحمر[1] في 31 تموز عام 1928، التي قضت أن تكون حصة الشركات النفطية الأمريكية في العراق والخليج العربي بنسبة (23,75%) [2]، وأصرت الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير اسم شركة النفط التركية عام 1929 إلى شركة نفط العراق، وبدأت منذ عام 1943 تهتم بقضايا النفط في العراق اسوة ببريطانيا والدول الكبرى فأسست هيئة مراقبة احتياطيات النفط، وكان هدفها الحصول على النفط من الخارج، واتفقت مع بريطانيا في عام 1944 على عدم تصادم مصالحهما النفطية في الشرق الأوسط[3].

توسع نفوذ الشركات النفطية الأمريكية في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[4] عام 1945، بالتزامن مع زيادة الطلب العالمي على النفط، فزادت الشركات النفطية في العراق من انتاجها النفطي حتى وصل عام 1950 إلى (6) ملايين طن، مما دفع مجلس النواب العراقي إلى مطالبة الحكومة العراقية بتأميم النفط، ودخلت الحكومة في مفاوضات مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق وتوصلت إلى اتفاق على مبدأ مناصفة في الأرباح[5] معها[6].

ونتيجة لعدم اقتناع الحكومات العراقية المتعاقبة بمبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية الأجنبية، أصدرت الحكومة العراقية قانون رقم (80) لعام 1961الذي انتزع

(1) **اتفاقية الخط الاحمر:** عقدت في 31 تموز 1928، واخذت الاتفاقية تسميتها من الخط الاحمر الذي رسمته شركة النفط الفرنسية حول خريطة الشرق الأوسط عام 1927 حددت فيه حدود الدولة العثمانية التي ظهرت عليها عام 1918، وعقدت الاتفاقية في بلجيكا ووقعت عليها الاطراف المشتركة في شركة النفط التركية وهي شركة دارسي المحدودة للتنقيب البريطانية وشركة انكلو-ساسكون المحدودة الهولندية وشركة النفط الفرنسية (فرنسيزي بترول)، وشركة استثمار الشرق الادنى الأمريكية، وشركة المساهمات والاستثمارات المحدودة العالمية. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص52-51.

(2) سيف الدين محمد الحديثي، المصدر السابق، ص73.

(3) جوستورك، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط،، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص 37-33 .

(4) **الحرب العالمية الثانية:** نشبت الحرب بعد الاحتلال الالماني لبولندا في الأول من ايلول عام 1939 بين دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ودول المحور بقيادة المانيا وانتهت في 2 ايلول عام 1945 بانتصار دول التحالف. للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص204-201.

(5) **مناصفة الارباح:** مبدأ يفترض تقسيم ارباح عمليات استخراج النفط الخام العراقي بالتساوي بين الحكومة العراقية والشركات المنتجة، أما الربح فهو الفرق بين السعر الافتراضي للنفط من جهة وبين كلفة استخراجه ونقله من جهة اخرى. للمزيد من التفاصيل ينظر: وزارة النفط والمعادن، نفط العراق وحقائق وأضواء على قضيتي تنفيق الريع ومعدلات الإنتاج، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1972، ص7-6 .

(6) سيف الدين محمد الحديثي، المصدر السابق، ص73.

(99,5%) من الأراضي العراقية من الامتيازات الأجنبية، وبدأت بالتضييق على شركات النفط الاجنبية عندما أسست شركة النفط الوطنية العراقية عام 1964، ثم دخلت في مرحلة جديدة من المفاوضات مع الشركات الأجنبية من شهر شباط 1964 إلى شهر حزيران 1965 واتفقت معها على ابطال المشروع رقم (80) وابقاء الامتيازات على ما هي عليه دون تعديل، وربط شركة النفط الوطنية العراقية بالشركات الاجنبية، وفي تموز عام 1970 دخلت الحكومة العراقية مرحلة جديدة من المباحثات مع الشركات الأجنبية دون أن تسفر عن أي نتيجة مرضية للحكومة العراقية[1].

ثانياً. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من اجراءات الحكومة العراقية لتأميم النفط عام 1972

نظرت الحكومة العراقية إلى شركة نفط العراق على أنها تقيد حريتها في استثمار ثروة البلاد النفطية، معتبرة أن علاقتها معها مثل علاقة الموظف بالشركة تدفع له راتباً شهرياً، وينتظر منها العلاوة السنوية المعتمدة على حسن سلوكه وطاعته لرؤسائه، فان أطاعت الحكومة اوامر الشركات حصلت على زيادة قليلة من ريع النفط العراقي، وان لم تطعها فإنها لا تحصل على تلك الزيادة[2]، وبناءً على ذلك قررت الحكومة العراقية في مطلع عام 1972 خوض مفاوضات حاسمة مع شركات النفط الاجنبية، فشكلت وفداً سياسياً عالي المستوى ومنحته صلاحيات واسعة برئاسة وزير الخارجية مرتضى سعيد عبد الباقي وعضوية وزير الاقتصاد فخري قدوري وسعدون حمادي وعدد من الفنيين والمختصين في الشؤون النفطية، وبدأت المفاوضات في 11 كانون الثاني عام 1972[3].

خاض الوفد مفاوضاته مع الشركات النفطية الاجنبية لكنه لم يحقق أي نتائج حاسمة خلالها، بسبب مماطلتها وتسيفها، الامر الذي دفع الوفد العراقي إلى الطلب من وفد الشركات تلخيص مطالبها وعدم المماطلة بتجزئة مطالب الحكومة العراقية التي تضمنت: حسم القضايا العالقة بين الطرفين ومساهمة العراق في ادارة مجلس الشركة، ومساهمته الفعلية في رأسمال

(1) دلشاد عمر عبد العزيز، الموقف الكردي من قرار تأميم النفط سنة 1972، المؤتمر العلمي الدولي لمئوية الدولة العراقية، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 16-15 ايلول 2021، ص489-488.

(2) يحيى حمود حسن البو علي، المصدر السابق، ص75.

(3) صفاء كاظم عباس، تأميم النفط العراقي 1975-1972: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، 2017، ص81.

الشركة بنسبة 20 %، وتعويض العراق عما لحق به من خسائر اقتصادية من جراء استثمار الشركات للنفط العراقي منذ عام 1962، واخضاع حسابات الشركات للتفتيش العراقي، ونقل مركز الشركات من لندن إلى بغداد، وتعويض الحكومة العراقية عن تنفيق الريع للمدة (1964–1970)، ومشاركة الحكومة العراقية في اعداد الخطط لتطوير الحقول النفطية، واعتماد طريقة سليمة ومستمرة لاحتساب الكلفة وتدقيق الحسابات[1].

فاضطرت الشركات إلى تقديم مطالبها التي تضمنت موافقتها على تنفيق الريع وفقاً للاتفاق مع منظمة اوبك، ورفع انتاج الحقول الجنوبية إلى (45) مليون طن سنويا، وقيام الشركات بعقد صفقات مع شركة النفط الوطنية العراقية بما قيمته (1,1) بليون طن خلال عشرين عاماً وبسعر مخفض قدره (163 سنتا) للبرميل على أن يتم زيادة ذلك بعد خمسة اعوام، واعطاؤها الحق بشراء (800) الف برميل من شركة النفط الوطنية العراقية بسعر مخفض مقداره (20 %)، تعويضاً عما لحق بها من خسارة نتيجة اصدار قانون رقم 80 لسنة 1961 بـ(12 %) من صافي انتاج شركة النفط الوطنية العراقية، وأن تدفع الشركات (10) ملايين جنيه استرليني إلى الحكومة مقابل عدم تنازلها عن السلف التي قدمتها للحكومة، وتعهدت بزيادة الطاقة التصديرية لنفط البصرة إلى (600) الف برميل يومياً حتى عام 1976 ثم إلى مليون ونصف برميل عام 1980، وابدت الشركات استعدادها لإنشاء شركات خاصة في العراق على أن لا يشارك العراق بأسهمها[2].

أدركت الحكومة العراقية بعد تلك المفاوضات أن عملية تأميم النفط لن تتم بسهولة، ويجب أن يكون إلى جانبها ويدعمها طرف دولي يتمتع بنفوذ سياسي كبير على المستوى الدولي، لذلك سعت إلى تعميق علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي وعدد آخر من الدول الاشتراكية لخلق رادع دولي دبلوماسي–اقتصادي لاحتواء ردود أفعال الدول الراعية

(1) المصدر نفسه، ص83-82.

(2) مطالب الشركات النفطية الاجنبية: الموافقة على تنفيق الريع وفقاً للاتفاق مع منظمة اوبك، ورفع انتاج الحقول الجنوبية إلى (45) مليون طن سنويا، وقيام الشركات بعقد صفقات مع شركة النفط الوطنية العراقية بما قيمته (1,1) بليون طن خلال عشرين سنة وبسعر مخفض قدره (163 سنتا) للبرميل على أن يتم زيادة ذلك بعد خمس سنوات، تعويضها عما لحق بها من خسارة نتيجة اصدار قانون رقم 80 لسنة 1961 بـ(12 %) من صافي انتاج شركة النفط الوطنية العراقية، تدفع الشركات (10) ملايين جنيه استرليني إلى الحكومة مقابل عدم تنازلها عن السلف للحكومة، وزيادة الطاقة التصديرية لنفط البصرة إلى (600) الف برميل يومياً حتى عام 1976 ثم إلى (مليون ونصف برميل عام 1980، واعطاء الحق للشركات شراء (800) الف برميل من شركة النفط الوطنية العراقية بسعر مخفض مقداره (20 %) كتعويض عن خسائرها بموجب القانون رقم (80) ، واستعداد الشركات بإنشاء شركات خاصة في العراق على أن لا يساهم العراق بإسهامها. ينظر: عادل حسين، النفط من خلال الثورة: دراسة التجربة العراقية، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، بيروت، 1977، ص116.

للشركات النفطية في العراق[1].

وبناءً على ذلك، زار نائب الرئيس العراقي صدام حسين[2] الاتحاد السوفيتي في 10 شباط عام 1972، لتأمين مساعدة السوفييت للعراق في تسويق نفط حقول الرميلة[3]، وأشارت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الاتحاد السوفيتي في 18 شباط عام 1972 في برقية لها الى وزارة الخارجية انه عقب انتهاء الزيارة يوم 17 شباط، صدر بيان مشترك عن الحكومتين العراقية والسوفيتية أكدتا فيه على مواصلتهما الجهود لتطوير التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بينهما على أعلى مستوى، وأشار البيان إلى استعداد الاتحاد السوفيتي لمساعدة العراق في مجال تطوير الصناعة النفطية الوطنية فيه لاستغلال ثرواته النفطية على أكمل وجه، وأن أول ثمار زيارة الوفد العراقي إلى موسكو هو حصول العراق على (15) ناقلة نفط سوفيتية لتضمن عدم مضايقة الشركات الأجنبية الناقلة للنفط لعمليات تصدير النفط العراقي[4].

وقعت الحكومتان العراقية والسوفيتية في 9 نيسان 1972 معاهدة للصداقة والتعاون أمنت دعم الاتحاد السوفيتي الواسع لسياسة العراق النفطية المستقلة[5]، واشار التقرير السري الامريكي الصادر من السفارة الامريكية في بغداد الى وزارة الخارجية الامريكية بتاريخ 10 نيسان عام 1973 الى وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية بأن الحكومة العراقية قد تسرعت في اتخاذ الخطوات تجاه تأميم النفط العراقي، وأنها فقدت القدرة على المناورة السياسية للحصول على الدعم الدولي اللازم لدعمها للمضي بنجاح في اعلان قرار التأميم، بسبب سياستها الخارجية المتناقضة وغير المستقرة، وأوضحت أنه في الوقت الذي تعلن فيه الحكومة العراقية معارضتها للسياسة الأمريكية تجاه الشرق

---

(1) همام عبد الغني، آفاق تجربة التأميم الرائدة في العراق، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1980، ص10.

(2) **صدام حسين (1937-2006):** ولد في مدينة تكريت، انضم الى حزب البعث عام 1957، شارك في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام 1959، ثم فر الى القاهرة وأكمل فيها دراسة الحقوق، شارك عام 1968 في انقلاب 17 تموز، تولى منصب رئاسة الجمهورية عام 1979، اعتقلته القوات الأمريكية بعد احتلال العراق في 14 كانون الاول 2003، واعدم في 30 كانون الأول عام 2006. للمزيد ينظر: جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي: ذكريات في السياسية العراقية 1967-2000، المدى للإعلام والثقافة والفنون، بغداد، 2017، ص41.

(3) Fukuyama Franis: The Soviet Union and Iraq since 1968, Rand corporation, United Stated of America, 1980, P 35.

(4) Foreign Relations of the United State, 1969-1976, Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 298, Telegram 1501 From the Embassy in the Soviet Union to the Department of State, Moscow, 18 February 1972, P1-3. (Hereafter will be cited as: F.R.U.S.)

(5) Fukuyama Franis, Op. Cit., P 35.

الأوسط وهددتها باستعمال النفط كسلاح ضدها، فإنها لا تزال تتفاوض معها على شراء طائرات عسكرية بقيمة (60) مليون دولار[1].

أما بالنسبة للشركات النفطية فإنها أدركت قرب اعلان الحكومة العراقية لقرار التأميم بعد الاعلان عن معاهدة الصداقة بين العراق والاتحاد السوفيتي، لذلك خفضت انتاجها من نفط حقول كركوك بنسبة (60 %) من طاقتها الاجمالية، ولمواجهة ذلك الاجراء وجهت الحكومة العراقية انذاراً نهائياً للشركات النفطية في 17 ايار عام 1972، منحتها بموجبه مهلة لمدة اسبوعين من للاستجابة لمطالبها[2] ورفع معدلات الانتاج في حقول كركوك النفطية، والتزامها بخطة وتعليمات وزارة النفط العراقية، وتقديم عرض ايجابي للحكومة العراقية[3].

ويتضح أن تخفيض انتاج الشركات الاجنبية لإنتاج النفط جاء للضغط على الحكومة العراقية، وأن الحكومة العراقية بإنذارها لشركات النفط الأجنبية تكون قد اتخذت خطوة صحيحة ليصبح لديها مبرر قانوني وأخلاقي لإعلان تأميم النفط العراقي، لمواجهة ردود الافعال الدولية المختلفة، بعد أن أمنت غطاءً دولياً لمساندتها في قضية التأميم في المحافل الدولية.

اتخذت الحكومة العراقية بعد ذلك جملة من الاجراءات لضمان نجاح عملية التأميم، أبرزها فرضها التقشف العام في مجالات النشاط الحكومي كافة، وايقاف عدد من المشاريع التنموية[4]، وانجز مكتب الشؤون الاقتصادية والملاكات الفنية التابعة لوزارة النفط العراقية خلال مدة المهلة التي أعطيت للشركات النفطية الأجنبية جميع التشريعات اللازمة للإعلان عن تأميم النفط العراقي[5].

وجاء ذلك الاجراء لإدراك الحكومة العراقية بضرورة وجود سند قانوني لعملية التأميم،

(1) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXVII, Iran, Iraq 1973–1972, Doc. No. 211, Telegram From the Interests Section in Baghdad to the Department of State, Baghdad, 10 April 1973, P616.

(2) كانت مطالب الحكومة العراقية عدم الالتفاف على قانون رقم (80) لعام 1961، ومساهمة العراق الفعلية في رأسمال الشركات النفطية، واخضاع حسابات الكلفة للتفتيش المستمر من الجانب العراقي، ونقل مقرات الشركات من لندن إلى بغداد وتعيين مدير تنفيذي عراقي لها، ومشاركة الحكومة العراقية في وضع خطط الانتاج، واعتماد طريقة سليمة ومستمرة لاحتساب الكلف وتدقيق الحسابات. ينظر: نوري عبد الحميد خليل، أثر تأميم النفط العراقي في تطور العلاقات التعاقدية بين الاقطار العربية المنتجة للنفط في الخليج العربي وشركات النفط الكبرى، مجلة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد 2، المجلد 13، جامعة البصرة، 1981، ص5.

(3) صحيفة الجمهورية (بغداد)، العدد (1393)، 23/5/1972.

(4) صفاء كاظم عباس، المصدر السابق، ص74.

(5) يحيى حمود حسن البو علي، المصدر السابق، ص76.

وتفادي الوقوع بالأخطاء القانونية نفسها التي وقعت فيها بعض الدول عندما أممت نفطها وجعلتها تكون في موقف ضعيف أمام الشركات النفطية، كما حدث على سبيل المثال في تجربة تأميم النفط الايراني عام 1951 عندما قررت تأميم صناعة النفط في انحاء ايران جميعها قبل أن تشرع قانوناً للتأميم، مما أدى إلى احراجها قانونياً أمام المحاكم الدولية[1].

وأشار تقرير سري لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية السي أي (CIA) ومن خلال الوثائق السرية الامريكية إلى أن الحكومة العراقية اتخذت خطوات سريعة لتهيئة الاجواء السياسية والاقتصادية قبل اعلان قرار التأميم، وتمثلت تلك الاجراءات بإيجاد دعم دولي لها، وتدريب كوادرها المحلية للقيام بأعمال ضخ النفط عبر الأنابيب المارة بالأراضي السورية، على الرغم من علمها بانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية، وقلة الطلب على النفط، وصعوبة ايجاد أسواق اوروبية لشراء النفط العراقي، وجاءت تلك الاجراءات بعد أن شعرت في نهاية شهر أيار عام 1972 بوطأة الاجراءات الانتقامية التي اتخذتها الشركات النفطية الاجنبية ضدها في أعقاب انهيار المفاوضات، والمتمثلة بخفض الانتاج النفطي من حقول كركوك[2].

وفي ضوء ذلك يتضح أن تعنت شركات النفط الاجنبية في مفاوضاتها مع الحكومة العراقية واصرارها على الحصول على التعويضات لادعائها بتضررها من قانون رقم (80) لسنة 1961، واهمالها المطالب العراقية أدى إلى اسراع الحكومة العراقية باتخاذ خطوات حاسمة باتجاه تأميم النفط، وتهيئة الأرضية السياسية والاقتصادية والقانونية والفنية اللازمة لضمان نجاح عملية التأميم.

ثالثاً. موقف الولايات المتحدة الأمريكية بعد اعلان الحكومة العراقية قرار تأميم النفط في الأول من حزيران عام 1972

أعلن الرئيس العراقي أحمد حسن البكر[3] نتيجة اهمال شركات النفط الأجنبية لإنذار

(1) صفاء كاظم عباس، المصدر السابق، ص68-67.

(2) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 311, Intelligence Memorandum ER IM 72–92 Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, 19 June 1972, P3.

(3) **احمد حسن البكر (1914-1982):** ولد في مدينة تكريت، تخرج في الكلية العسكرية عام 1940، اشترك في انقلاب عام 1963، واصبح برتبة عميد بعد انقلاب، ثم اشترك في انقلاب عام 1968 واختير رئيساً للجمهورية، واصبح برتبة مهيب عام 1979، وتنازل عن منصبه في العام نفسه . للمزيد عن حياته ينظر: عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة وتجربة السلطة في العراق 1968-1958، دار البراق، لندن، 1996، ص164.

الحكومة العراقية وامتناعها عن الانصياع لمطالبها، في الأول من حزيران عام 1972 عبر محطة الاذاعة والتلفزيون العراقية البيان رقم (69) لسنة 1972 والذي تم بموجبه تأميم النفط العراقي، وانشاء شركة حكومية باسم الشركة العراقية للعمليات النفطية، واستولى العراق على جزء من الشركات التابعة لشركة نفط العراق (IPC) وذلك استناداً الى الوثائق السرية الامريكية[1] مقابل ضمان تقديم تعويضات لها[2]. واقتصر قرار التأميم على نفط الشمال وأصبح ما تمتلكه الحكومة العراقية (43%) من مجموع الاسهم في شركات النفط العاملة في العراق، وتبقى (57 %) لم تؤمم وهي الحصة التي تمتلكها الشركات البريطانية والفرنسية فقط، ودخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع الشركات الأمريكية المؤممة[3].

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن أسفها لقطع الحكومة العراقية لمفاوضاتها مع الشركات النفطية، ولم يمض سوى يومين على اتخاذ العراق لقرار التأميم، وأعربت عن أملها بأن تدفع تعويضات كافية للشركات كما وعدت في قرار التأميم، واكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية سيسكو (Sisco) أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تهتم بمصالحها الاقتصادية في العراق وستعمل على ضمان تدفق النفط منه[4].

وصفت الحكومة الأمريكية من جانبها في 5 ايار عام 1972 تلك المفاوضات بالصعبة، وان شركاتها سوف لن تحصل على التعويض المناسب ما لم تلتزم الحكومة

---

(1) الشركات النفطية التي شملها قرار التأميم ضمن شركة نفط العراق هي: شركة النفط البريطانية (BP)، وشركة نفط شل (Shell) البريطانية- الهولندية، وشركة البترول الفرنسية (CFP)، وتمتلك كل منها (23,75%) من رأس مال شركة (IPC)، وشركة تنمية الشرق الأوسط الأمريكية التي تضم الشركتين النفطيتين الامريكيتين موبيل (Mobil) وستاندر دي اويل (Stander de Oil) وتمتلكان معاً (23,75%)، فيما تمتلك شركة ورثة كولبنكيان (Calouste Gul-benkian) نسبة (5%)، ويتركز الانتاج الرئيسي لتلك الشركات في حقول نفط كركوك وتصدره عبر الانابيب المارة بالأراضي السورية إلى ميناءي بانياس السوري وطرابلس اللبناني على البحر الابيض المتوسط. ينظر:

F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 311, Intelligence Memorandum ER IM 72–92 Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, 19 June 1972, P 2.

(2) فاضل الجلبي، النفط بين السياسات والاوهام، ترجمة: عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2013، ص110؛ هـمام عبد الغني، المصدر السابق، ص11-10.

(3) يحيى حمود حسن البو علي، المصدر السابق، ص77.

(4) صفاء كاظم عباس، المصدر السابق، ص180 .

الأمريكية بقرار المقاطعة العربية[1] لـ «اسرائيل» لتخفيف حدة التوتر مع الحكومة العراقية من جهة ومنظمة اوبك[2] من جهة أخرى، فقد اشار احد التقارير السرية الامريكية إلى ان الولايات المتحدة الامريكية رمت بثقلها باتجاه الضغط على الفرنسيين واليابانيين والايطاليين وطلبت منهم عدم التسرع في تقديم المساعدة الفنية للعراق في مجال استخراج النفط حتى تنتهي المفاوضات بين الشركات الأمريكية مع الحكومة العراقية[3].

يبدو أن توجه الحكومة الأمريكية للضغط على الفرنسيين والايطاليين واليابانيين بعدم تقديم المساعدة الفنية للعراق في مجال النفط جاء لتأخير دخول العراق في مجال الصناعات الاستخراجية النفطية وبالتالي تقل موارده المالية، مما يؤدي إلى دخول العراق في دوامة أزمة مالية تضطر بعدها الحكومة العراقية إلى الرضوخ للشركات الأمريكية وتقديم تنازلات لها أو قد يؤدي إلى تتخلى الحكومة العراقية عن اكمال عملية التأميم برمتها، لا سيما بعد تخفيض الشركات الأمريكية انتاجها النفطي من حقول كركوك.

وأرجعت الحكومة الأمريكية صعوبة المفاوضات إلى اصرار الحكومة العراقية على تقديم تعويض للشركات قدره (50) مليون دولار أمريكي فقط على شكل دفعات نفطية، فيما رأت الشركات النفطية الأمريكية أن ذلك المبلغ قليل جداً ويجب أن تعوض بشكل نقدي وليس عبر دفعات من النفط، كما أصرت الشركات النفطية على عدم الالتزام بالقانون العراقي رقم (80) لسنة 1961 الذي تعده الحكومة العراقية أساساً للمفاوضات بينهما، ورأت الحكومة الأمريكية أن من مصلحتها عرقلة عملية تأميم النفط العراقي بشكل غير مباشر بما لا يثير حفيظة الحكومة العراقية، ويجعلها تصر على موقفها في المفاوضات مع الشركات النفطية الأمريكية، عن طريق حث شركاتها النفطية بالإصرار

(1) **المقاطعة العربية لـ «اسرائيل»:** اصدرت جامعة الدول العربية بعد حرب حزيران عام 1967 قراراً بفرض حظر شامل على الدول التي دعمت العدوان الإسرائيلي، واستهدف القرار ثلاث دول هي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمانيا الغربية لتقديمها مساعدات عسكرية واقتصادية لـ «إسرائيل». ينظر: عزيز عبد المهدي الردام، المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل, مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1979، ص 142.

(2) **اوبك Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC):** تأسست منظمة الاقطار المصدرة للنفط اوبك عام 1960 من قبل إحدى عشرة دولة يعتمد اقتصادها على صادرات النفط، إثر تخفيض شركات النفط العاملة في الدول المصدرة للنفط اسعار النفط المعلنة، وكان الهدف من تأسيسها رفع اسعار النفط ومنع انخفاضه. للمزيد ينظر: علي مرزا، معضلة اوبك بين حصة السوق وتحديد الانتاج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017، ص1.

(3) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 312, Memorandum From the Deputy Assistant Secretary of State for International Resources and Food Policy (Katz) to the Assistant Secretary of State for Economic and Business Affairs (Armstrong), Washington, 5 June 1972, P. 1 .

على المطالبة بالتعويضات الفورية، واستعمال نفوذها السياسي لإغلاق أسواق النفط الاوربية أمام النفط العراقي، استناداً الى الوثائق والمراسلات السرية الامريكية[1].

وشعرت الحكومة الأمريكية، من جهة أخرى، بالقلق من الدعم السياسي الذي أبدته دول منظمة اوبك والدول العربية المنتجة للنفط للعراق، وتقديمها وعداً للحكومة العراقية بتخفيض انتجاها النفطي والسماح للعراق بزيادة صادراته النفطية لتأمين أموال التعويضات لشركات النفط الأمريكية، كما اقلقها قيام الشركات النفطية الأمريكية التي تعمل في حقول النفط جنوب العراق بعرقلة انتاج النفط هناك من أجل عدم السماح للعراقيين بتوفير الأموال اللازمة لتعويض الشركات النفطية الأمريكية الأخرى العاملة في حقول نفط كركوك، وتوقعت أن تكون نتائج هذا الاجراء عكسية تضر بالمصالح الأمريكية في العراق، وزيادة دعم الدول منظمة اوبك للعراق، وكذلك سيؤدي ذلك إلى دخول الشركات النفطية الفرنسية والسوفيتية والاوربية كمستثمرين جدد في الحقول النفطية العراقية[2].

في تلك الأثناء، عقدت منظمة اوبك مؤتمراً استثنائياً لها في بيروت في 9 حزيران عام 1972 اعلنت فيه دعمها الكامل لقرار العراق بتأميم نفطه، وأكدت حق جميع الدول المنتجة للنفط المطالبة بتأميم نفطها[3]، كما أعلنت بأنها لن تسمح للدول الاعضاء في المنظمة بتعويض النقص الحاصل من انتاج النفط العراقي بسبب تخفيض الشركات النفطية الاجنبية انتاجها النفطي في الحقول الشمالية من العراق، وأعلنت عن تشكيل لجنة لتنفيذ الطرق والاساليب لتنفيذ ذلك[4].

وعلى الرغم من الموقف الظاهري المؤيد لمنظمة اوبك، فان تقريراً سرياً من ضمن وثائق وزارة الخارجية الأمريكية كشف عن مواقف بعض الدول في المنظمة المعارضة لتأميم النفط العراقي، على رأسها المملكة العربية السعودية لأنها كانت تخشى من احاطتها بحزب راديكالي، وأوصى التقرير بضرورة دعم الموقف السعودي التي لا ترى في التأميم بديلاً عملياً من التفاوض مع المنتج[5].

وبناء على ما تقدم، واستناداً إلى الوثائق الدبلوماسية السرية الامريكية، فان الولايات

---

(1) Ibid., P 2.

(2) Ibid., P 4-5.

(3) بيار ترزيان، المدهش في تاريخ الاوبك، دار الحداثة، بيروت، 1995، ص151.

(4) عزيز جاسم، تأميم النفط ومستلزمات الانتصار في الثورة الوطنية الديمقراطية، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص39.

(5) صفاء كاظم عباس، المصدر السابق، ص178.

المتحدة الأمريكية اتخذت خطوات عملية لعرقلة عملية تأميم النفط العراقي بهدوء وعدم اتخاذ أي اجراء من شأنه أن يثير استياء الحكومة العراقية، اذ اقتصرت بياناتها عن الاعراب عن أسفها لاتخاذ العراق لقرار تأميم النفط، وحاولت بذلك تهدئة دول منظمة اوبك لضمان عدم تسرعها بتقديم مساعدات مالية إلى العراق لتعويض الشركات النفطية المؤممة، وكسب الوقت للتفاوض مع الدول المنتجة للنفط قبل موعد انعقاد مؤتمر اوبك للمدة من 13–12 حزيران عام 1972 لضمان عدم اتخاذ قرار جماعي بمساندة العراق[1].

ارسلت وزارة الخارجية الأمريكية من ضمن اجراءات الحكومة الأمريكية لاحتواء قرار تأميم النفط العراقي رسالة إلى سفارتها في فرنسا في 9 حزيران عام 1972 أشارت فيها إلى أن العراق يسعى إلى الحصول على الأموال اللازمة من دول منظمة اوبك والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط لدفعها كتعويضات للشركات النفطية المؤممة، وإن عدد من الشركات النفطية الفرنسية فتحت قنوات اتصال مع الحكومة العراقية للتوصل إلى اتفاق معها حول قيمة التعويضات، وطلبت الوزارة من سفارتها التنسيق مع الفرنسيين من أجل عرقلة جهود الحكومة العراقية الرامية الى ايجاد دعم دولي لإنجاح عملية التأميم قدر الامكان، والضغط عليها عن طريق مطالبة الشركات النفطية الفرنسية التي لها أسهم في الشركات المؤممة أن تكون التعويضات نقدية وفورية وليس على شكل دفعات من النفط كما اقترحت الحكومة العراقية[2].

وفي الوقت نفسه، أعدت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً تحليلياً في 13 حزيران عام 1972 حول قضية تأميم النفط العراقي أشارت فيه إلى أن قرار تأميم النفط العراقي لن يؤثر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بشكل آني، لكنه سيشجع بقية الدول المنتجة للنفط على تأميم نفطها في المدى البعيد، الامر الذي سيؤدي إلى التأثير السلبي على الاقتصاد الامريكي، وبين التقرير أن تأميم النفط العراقي لا يخدم المصالح السوفيتية، ولن يتسبب في أزمة وقود لدول أوروبا الغربية، لأن تلك الدول لا تعتمد سوى على (6 %) من النفط المستخرج من حقول كركوك، ويمكن بسهولة تعويض الكمية تلك باستيراد النفط من بقية الدول المنتجة له وبشكل خاص من ايران، لذلك أوصى التقرير

(1) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 314, Telegram 103059 From the Department of State to the Embassies in the United Kingdom, France, and the Netherlands, 9 June 1972, P. 1.

(2) Ibid., P. 2.

الحكومة الأمريكية بالعمل على معالجة قضية مطالبات الدول بتأميم نفطها، وعدم تشجيع الشركات النفطية الأمريكية على التنازل عن حصصها في شركة النفط العراقية السابقة، والعمل على عرقلة خطوة التأميم العراقية بشكل غير مباشر، بما لا يدفع العراق إلى تحسين علاقاته مع الاتحاد السوفيتي بشكل أكبر، ولا يدفع الدول العربية الى الاصطفاف إلى جانب العراق، وذلك عن طريق ابقاء الباب أمام العراق مفتوحاً للتعامل مع الشركات النفطية الفرنسية، والتنسيق مع الشركات النفطية الفرنسية لإجبار الحكومة العراقية على اعطاء حصة من الاستثمارات النفطية للشركات النفطية الامريكية، استناداً الى الوثائق والمراسلات السرية الامريكية[1].

تابعت الادارة الأمريكية التقارب العراقي–السوفيتي، وأشارت كما جاء في المراسلات السرية الامريكية في 16 حزيران عام 1972 إلى أن الاتحاد السوفيتي أعلن تأييده لقرار تأميم النفط العراقي وأصبح دافعاً قوياً لتطوير العلاقات مع العراق، واعلن عن استعداده لشراء النفط العراقي في حالة عدم تمكن العراق من تسويقه إلى الاسواق العالمية، واستعملوه للضغط على الحكومة العراقية من أجل القيام بإصلاحات سياسية وابداء مرونة أكبر في تعاملها مع الأحزاب السياسية العراقية والسماح لها بالمشاركة في الحكم، وطلبوا من الحكومة العراقية تسديد أثمان المعدات والأجهزة الخاصة باستخراج النفط التي توردها للعراق على شكل دفعات نفطية[2].

تنبهت الحكومة العراقية إلى تحركات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه فرنسا، لذلك سارعت إلى اصدار بيان أعلنت فيه عن استعدادها للتفاهم مع الفرنسيين لإيجاد صيغة ملائمة لضمان المصالح النفطية الفرنسية في العراق، وبعد المباحثات بين الطرفين صدر بيان مشترك عراقي–فرنسي في 18 حزيران 1972 اعلن فيه عن قرار العراق بيع حصة مقدارها (23,75%) من شركة النفط العراقية إلى شركة النفط الفرنسية لمدة

(1) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 316, Memorandum From the Country Director for Lebanon, Jordan, the Syrian Arab Republic, and Iraq (Seelye) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco), Washington, 13 June 1972, P. 1-2.

(2) طلب الاتحاد السوفييتي من الحكومة العراقية الاسراع بتشكيل الجبهة الوطنية والتقدمية لتضم حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. ينظر: F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 317, Telegram 5798 From the Embassy in the Soviet Union to the Department of State, Moscow, 16 June 1972, P.1-2.

عشرة اعوام وفقاً للأسس السابقة لقانون التأميم[1].

يمكن القول إن الحكومة العراقية نجحت في التعامل مع محاولات الشركات النفطية الاجنبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لعرقلة نجاح عملية تأميم النفط العراقي، عن طريق اتخاذ القرارات الفورية والحاسمة وفقاً لرؤية شاملة من النواحي السياسية والقانونية والاقتصادية جميعها.

وفقاً الى الوثائق والمراسلات السرية الامريكية فان الولايات المتحدة الأمريكية لم تتوان عن ايجاد طريقة ملائمة لثني العراق عن الاستمرار في عملية تأميم النفط، لذلك سعت إلى استمالة دول منظمة اوبك لإقناع العراق بالعدول عن قرار تأميم النفط، وبدأت في الأول من تموز 1972 بالتباحث مع المملكة العربية السعودية بصفتها رئيساً للمنظمة والعضو الأبرز فيها، واقترحت مشاركة الشركات النفطية الأجنبية في استثمارات النفط في منطقة الخليج العربي بضمنها العراق بنسبة معينة[2].

واتفقت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية بالسعي لإقناع العراق والدول العربية المنتجة للنفط، للموافقة على أن تعطي حق استثمارات النفط فيها اعتباراً من مطلع الثمانينيات بنسبة (51 %) للشركات النفطية الغربية والأمريكية بدلاً من مطالبة تلك الدول بالتأميم، واشار احد التقارير السرية الامريكية ان الحكومة العراقية رفضت المقترح وطالبت بزيادة النسبة، وفضلت المضي بالإجراءات التقشفية على التنازل عن النسب التي تطالب بها، فتراجعت الدول العربية عن موقفها السابق الذي وعدت فيه بتقديم المساعدات المالية للعراق[3].

زاد موقف العراق الثابت تجاه التأميم من قلق الولايات المتحدة الأمريكية بشأن انعكاس نتائج تأميم النفط العراقي على بقية الدول التي أخذت تزيد من مطالباتها بتأميم نفطها أو رفع سقف حصصها من العائدات النفطية، وكذلك من تأثيرها على الأنظمة السياسية الموالية لها، وكشفت مذكرة مؤرخة في 12 تموز 1972 صادرة من مساعد وزير

(1) فارس محمود فرج الجبوري، تأميم النفط في العراق عام 1972 وموقف دول الخليج العربي، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 2، المجلد 2، جامعة تكريت، 2010، ص578.

(2) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXXVI, Energy Crisis, 1969-1974, Doc. No. 141, Memorandum From Acting Secretary of State Irwin to President Nixon, Washington, 6 October 1972, P. 352-353.

(3) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXXVI, Energy Crisis, 1969-1974, Doc. No. 131, Memorandum From James H. Critchfield, Special Assistant to the Deputy Director of Plans, Central Intelligence Agency, to Director of Central Intelligence Helms, Washington, 24 July 1972, P. 318-319.

الخارجية الأمريكية هارولد سوندرز (Harold Saunders)[1] إلى الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon)[2] أن شاه ايران محمد رضا بهلوي[3] اشتكى من قيام دول اوبك بتخفيض انتاجها لمساعدة العراق على تسويق نفطه، وانعكس ذلك سلباً على ايران وأصبح ليس بمقدورها أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه الدول والشركات العالمية[4].

وأوضحت وزارة الخارجية الأمريكية في مذكرة استخباراتية أعدت في مكتب الاستخبارات والبحوث في 31 آب 1972، أن صعوبة المباحثات بين العراق والشركات النفطية الأجنبية أرغمتهما على التوقف عن المفاوضات الرسمية ريثما يتوصلان إلى اتفاق غير رسمي بينهما، بعد أن تنتهي المفاوضات بين الشركات النفطية العالمية ومنظمة الاقطار المصدرة للنفط اوبك في نهاية شهر أيلول 1972[5].

أصرت كل من الشركات النفطية الأمريكية والحكومة العراقية على مواقفها في المفاوضات حول التعويضات، لذلك سعت الاخيرة إلى تأكيد دعم الاتحاد السوفيتي لها، وزار الرئيس العراقي أحمد حسن البكر موسكو في 19 ايلول عام 1972 وركز خلال

(1) **هارولد سوندرز (1930-2016):** عمل موظفا في الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية، واصبح مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الاستخبارات للمدة (1975-1978)، ثم مساعدا لوزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط حتى عام 1980. ينظر:

Office of the Historian, Department History, People, Harold Henry Saunders, https://history.state.gov/departmenthistory/people/saunders-harold-henry

(2) **ريتشارد نيكسون (1913-1994):** ولد في مدينة كاليفورنيا، وهو ينحدر من أصل ايرلندي، تلقى تعليمه في المدارس الحكومية، حصل على شهادة الحقوق عام 1934، وعمل في المحاماة، والتحق في عام 1942 بسلاح البحرية حتى عام 1946، وأصبح عضواً في بالكونغرس الامريكي عام 1947 إلى عام 1950، واصبح عضوا في مجلس الشيوخ للمدة (1951-1953) ، ثم نائبا لرئيس الجمهورية للمدة (1953-1961)، واصبح رئيساً للجمهورية عام 1972. للمزيد ينظر:

John Hutchinson, Encyclopedia of Modern Political Biography, Westview Press, London, 1999, P. 109-110

(3) **محمد رضا بهلوي (1919-1980):** ولد في مدينة طهران، أكمل تعليمه في المدرسة الداخلية بسويسرا، ودخل الكلية الحربية الإيرانية عام 1935، تولى الحكم في إيران بعد والده عام 1941، وهرب إلى خارج إيران متوجها الى الولايات المتحدة الامريكية، ثم استقر في مصر في اذار 1980 وتوفي فيها في العام نفسه. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1983، ص48-44.

(4) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXXVI, Energy Crisis, 1969-1974, Doc. No. 131, Memorandum From James H. Critchfield, Special Assistant to the Deputy Director of Plans, Central Intelligence Agency, to Director of Central Intelligence Helms, Washington, 24 July 1972, P 318-319.

(5) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXXVI, Energy Crisis, 1969-1974, Doc. No. 139, Intelligence Note Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, Washington, 31 August 1972, P345.

زيارته على الجانب الاقتصادي والسبل الكفيلة بدعم الحكومة السوفيتية لقرار التأميم، وأعربت الحكومة السوفيتية من جانبها عن دعمها الكامل وارتياحها لقرار تأميم النفط العراقي، وحثت الحكومة العراقية على تسوية القضية الكردية بأسرع وقت وتطبيق بيان 11 اذار 1970[1] واجراء اصلاحات سياسية حقيقية، وذلك استناداً الى المراسلات الدبلوماسية السرية الامريكية[2].

تزامن تعقد المباحثات بين الحكومة العراقية والشركات النفطية الأجنبية مع اعلان الحكومة الأمريكية في نهاية شهر أيلول عام 1972، أن الطاقة الانتاجية في حقول البترول الأمريكية أصبحت شبه معدومة ولم يعد باستطاعتها مساعدة حلفائها الغربيين ومدهم بالبترول في حالة انقطاع النفط من منطقة الخليج العربي[3].

اتخذت الحكومة الأمريكية، استناداً الى وثيقة سرية من قسم رعاية المصالح الأمريكية في بغداد إلى وزارة الخارجية الامريكية في 21 تشرين الاول 1972، عدداً من الاجراءات للحد من تداعيات تأميم النفط العراقي على مصالحها الاقتصادية، اذ اجتمع ممثلوها مع المسؤولين الكنديين في 12 تشرين الأول 1972، وتدارسوا معهم الاجراءات الممكن اتخاذها لتفادي حصول أزمة عالمية للنفط بعد اتجاه بعض الدول العربية المنتجة للنفط إلى تأميم نفطها، ومطالبة دول أخرى بزيادة حصتها من واردات نفطها من الشركات الاجنبية وخاصة في ليبيا، واحتمال قطع امدادات النفط العربية للدول الغربية، وبينت الحكومة الأمريكية أن تأميم النفط العراقي أثر بشكل كبير على حلفائها في الشرق الأوسط، بسبب مطالبة شعوبها بتأميم النفط فيها، الامر الذي عرضها إلى السقوط ولا سيما في ايران، واخيراً اتفق الطرفان على تقاسم نفط البلدين في حالة الطوارئ بينهما والسعي إلى ادخال اليابان واستراليا وعدد من الدول الغربية ضمن ذلك الاتفاق[4].

مما لا شك فيه أن الحكومة العراقية برهنت للدول المنتجة للنفط صحة اجراءاتها التي

(1) **بيان 11 اذار 1970:** اتفاقية وقعت بين الحكومة العراقية والزعيم الكردي مصطفة البارزاني، اتفق فيها على انشاء منطقة للحكم الذاتي الكردي في المحافظات الكردية العراقية، وتمثيل الكرد في الحكومة، على أن يتم تنفيذ الاتفاقية في عام 1974. للمزيد ينظر: عماد يوسف قدورة، التأثير الاقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق 1972-1975، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2016.

(2) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 324, Memorandum From David A. Korn, NEA/IRN, to the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco), Washington, 20 September 1972, P1.

(3) صفاء كاظم عباس، المصدر السابق، ص184.

(4) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Memorandum From the U.S. Interests Section in Baghdad to the Department of State, Doc. No. 326, Baghdad, 21 October 1972, P. 1-2.

اتخذتها قبل الشروع بعملية التأميم، بحيث تمكنت من اجتياز العقبات التي وضعتها الشركات الأجنبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أمامها، مما أدى إلى اثارة شعوب تلك الدول ضد حكوماتها.

وعندما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الأنظمة الحليفة لها في المنطقة أصبحت في موقف محرج أخذت تنتهج مساراً سياساً أكثر حذراً تجاه قضية تأميم النفط العراقي والتعامل مع الحكومة العراقية، وهذا ما أوضحته المذكرة التي أرسلتها شعبة رعاية المصالح الأمريكية في العراق إلى وزارة خارجيتها بتاريخ 21 تشرين الأول 1972، اذ أشارت فيها الى أن العراق أصبح يؤثر على المصالح الأمريكية بشكل سلبي، وأنه نظراً لموقعه الجغرافي الاستراتيجي وامتلاكه احتياطات نفطية هائلة من الضروري على الحكومة الأمريكية ابداء مرونة أكثر في سياستها تجاهه، وتحسين علاقاتها معه، وتجنب وضع شروط تعقد من مسألة انهاء قضية مفاوضاته النفطية مع الشركات الأمريكية[1].

وأشار تقرير وكالة الاستخبارات الأمريكية في 21 كانون الأول 1972 إلى أن الحكومة العراقية تكبدت خسائر تقدر بـ(130) مليون دولار في الاشهر الستة الاولى بعد اعلان قرار تأميم النفط، بسبب انخفاض انتاج النفط في حقولها النفطية، ورفع سوريا الرسوم على النفط المار عبر اراضيها، فاضطرت إلى اعلان حالة التقشف الاقتصادي واخضاع رواتب الموظفين إلى الادخار القسري، وتلقي قروض مالية تراوحت بين (50-90) مليون دولار من ليبيا والكويت للتعويض عن خسائرها وللحفاظ على الاقتصاد العراقي من الانهيار، ومؤخراً ظهرت مؤشرات على توقف نمو المشاريع الإروائية والصناعية العراقية[2].

وأضاف التقرير السالف الذكر، أن العراق فشل في استعمال النفط كسلاح ضد الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وانهم لا يميلون إلى تأميم بقية الشركات النفطية الأجنبية غير المؤممة، لكنهم يلوحون لذلك الامر من أجل الضغط على تلك الشركات النفطية لزيادة الموارد المالية المستحصلة منهم، وبين التقرير أن الحكومة العراقية اضطرت إلى الاتفاق مع الشركات النفطية المؤممة على تصدير (800) الف برميل من نفط حقول كركوك عن طريقها إلى اليونان وايطاليا والاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية، بهدف انتشال الاقتصاد العراقي من الانهيار[3].

(1) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXXVI, Energy Crisis, 1969-1976, Doc. No. 142, Editorial Note, Undated, P 354-355.

(2) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 330, National Intelligence Estimate 36.2–72, 21 December 1972, P.11-12.

(3) Ibid., P11.

اتسم الموقف الامريكي بالهدوء تجاه تأميم النفط العراقي في نهاية عام 1972، بعد أن بدأ ارتفاع الطلب على النفط في الاسواق النفطية العالمية، وأدى ذلك إلى زيادة وارداتها النفطية، وبلغ حجم استيراداها (320) مليون طن[1].

وأمام تلك المعطيات، واستناداً الى وثيقة مرسلة من السكرتير التنفيذي لوزارة الخارجية الامريكية إلى مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي في 3 اذار 1973، فان الشركات النفطية العراقية رضخت لطلبات الحكومة العراقية التي اقترحت رفع انتاج النفط وتسديد الديون المستحقة للشركات، وشكلت لجنة من الخبراء والفنيين في شباط 1973 لدراسة بنود الاتفاق المزمع عقده بينهم، وتم التوصل إلى اتفاق نهائي في الأول من اذار 1973، كما اشارت الوثيقة إلى أن الرئيس العراقي أحمد حسن البكر أعلن عن الاتفاق مع شركة النفط العراقية، وأنه اتفاق غير مرض بالنسبة للشركات الأمريكية، ونص الاتفاق على أن تقوم الحكومة العراقية بدفع تعويضات على شكل نفط بقيمة (300) مليون دولار أمريكي عن حقول كركوك ومناطق الامتيازات المؤممة منذ عام 1961، كما حصلت الشركة على مبلغ قدره (70) مليون دولار لسداد الديون التي بذمة الحكومة العراقية والتي سبق أن استلمتها من الشركة على شكل قروض[2].

وتوقعت وزارة الخارجية الأمريكية أن تسوية النزاع بين الحكومة العراقية سيؤدي إلى تعزيز علاقاتها مع ودول اوروبا الشرقية، وكذلك فرنسا التي من المحتمل أن تحصل على تسهيلات عراقية لتطوير حقول النفط العراقية الكبيرة غير المستثمرة، وشراء كميات كبيرة من النفط على المدى الطويل بأسعار مخفضة، وبينت الوزارة أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تتمكن من تعزيز مصالحها في العراق على المدى القريب بسبب رفض الحكومة العراقية التفاوض بهذا الصدد مع الشركات الأمريكية، وصعوبة المفاوضات حول نفط حقول البصرة التي كانت لا تزال جارية، وذلك استناداً الى الوثائق والمراسلات السرية الامريكية[3].

ويتضح مما سبق، أن قبول الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق بالشروط التي وضعتها الحكومة العراقية جاء نتيجة ثباتها واصرارها على موقفها، ونجاحها في التملص من الضغوط الأمريكية عليها عن طريق انتهاج سياسة واقعية.

---

(1) صفاء كاظم عباس، المصدر السابق، ص184.

(2) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXVII, Doc. No. 205, Memorandum from the Executive Secretary of the Department of State (Eliot) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) , Washington, 3 March 1973, p 601.

(3) Ibid., P 603.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى النتائج الاتية:

1. وقفت الحكومة الأمريكية بالضد من تأميم نفط العراق منذ الوهلة الاولى التي فكرت فيها الحكومة العراقية بتأميم النفط.
2. سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى افشال عملية تأميم النفط العراقي بأسلوب هادئ وتجنبت اثارة حفيظة الحكومة العراقية ضدها.
3. فشلت جميع الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية واستعمالها لنفوذها السياسي دوليا لإفشال عملية التأميم، لاصطدامها بقوة ورصانة اجراءات الحكومة العراقية القانونية والسياسية والاقتصادية والقانونية في جميع مراحل التأميم.
4. كان تعاطي الحكومة العراقية مع التحركات الأمريكية والشركات النفطية الاجنبية الرامية لإفشال عملية التأميم تعاطياً ناجحاً على المستويين الداخلي والخارجي.

المصادر

اولاً . وثائق وزارة الخارجية الأمريكية

1. F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 298, Telegram 1501 From the Embassy in the Soviet Union to the Department of State, Moscow, 18 February 1972.
2. F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 312, Memorandum From the Deputy Assistant Secretary of State for International Resources and Food Policy (Katz) to the Assistant Secretary of State for Economic and Business Affairs (Armstrong), Washington, 5 June 1972.
3. F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 314, Telegram 103059 From the Department of State to the Embassies in the United Kingdom, France, and the Netherlands, 9 June 1972.
4. F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 316, Memorandum From the Country Director for Lebanon, Jordan, the Syrian Arab Republic, and Iraq (Seelye) to the Assistant

Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco), Washington, 13 June 1972.

5. F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 317, Telegram 5798 From the Embassy in the Soviet Union to the Department of State, Moscow, 16 June 1972.
6. F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 311, Intelligence Memorandum ER IM 72–92 Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, 19 June 1972.
7. F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXXVI, Energy Crisis, 1969-1974, Doc. No. 131, Memorandum From James H. Critchfield, Special Assistant to the Deputy Director of Plans, Central Intelligence Agency, to Director of Central Intelligence Helms, Washington, 24 July 1972.
8. F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXXVI, Energy Crisis, 1969-1974, Doc. No. 139, Intelligence Note Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, Washington, 31 August 1972.
9. F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 324, Memorandum From David A. Korn, NEA/IRN, to the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco), Washington, 20 September 1972.
10. F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXXVI, Energy Crisis, 1969-1974, Doc. No. 141, Memorandum From Acting Secretary of State Irwin to President Nixon, Washington, 6 October 1972.
11. F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Memorandum From the U.S. Interests Section in Baghdad to the Department of State, Doc. No. 326, Baghdad, 21 October 1972.
12. F.R.U.S., 1969-1976, Vol. E-4, Documents on Iran and Iraq 1969–1972, Doc. No. 330, National Intelligence Estimate 36.2–72, 21 December 1972.
13. F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXVII, Doc. No. 205, Memorandum from the Executive Secretary of the Department of State (Eliot) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) , Washington,

3 March 1973.

14. F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXVII, Iran, Iraq 1973-1972, Doc. No. 211, Telegram From the Interests Section in Baghdad to the Department of State, Baghdad, 10 April 1973.
15. F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXXVI, Energy Crisis, 1969-1976, Doc. No. 142, Editorial Note, Undated.

ثانياً. الرسائل والأطاريح الجامعية

1. أياد ناظم جاسم العلواني، التنافس الامريكي- البريطاني على النفط السعودي 1950-1933، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-جامعة بابل، 2004.
2. صفاء كاظم عباس، تأميم النفط العراقي 1975-1972: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-جامعة واسط، 2017.

ثالثاً. الكتب العربية والمعربة

1. بيار ترزيان، المدهش في تاريخ الاوبك، دار الحداثة، بيروت، 1995.
2. جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي: ذكريات في السياسية العراقية 2000-1967، المدى للإعلام والثقافة والفنون، بغداد، 2017.
3. جوستورك، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط،، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، 1974.
4. رشيد خشانة، الطريق إلى سايكس -بيكو: الحرب العالمية الاولى بعيون عربية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
5. عادل حسين، النفط من خلال الثورة: دراسة التجربة العراقية، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، بيروت، 1977.
6. عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة وتجربة السلطة في العراق 1968-1958، دار البراق، لندن، 1996.
7. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط10، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت.
8. عزيز جاسم، تأميم النفط ومستلزمات الانتصار في الثورة الوطنية الديمقراطية، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972
9. عزيز عبد المهدي الردام، المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل, مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1979.
10. علي مرزا، معضلة اوبك بين حصة السوق وتحديد الانتاج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017.

11. عماد يوسف قدورة، التأثير الاقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق 1975-1972، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2016.
12. فاضل الجلبي، النفط بين السياسات والاوهام، ترجمة: عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2013.
13. محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1983.
14. همام عبد الغني، آفاق تجربة التأميم الرائدة في العراق، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1980.
15. وزارة النفط والمعادن، نفط العراق وحقائق وأضواء على قضيتي تنفيق الريع ومعدلات الإنتاج، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1972 .

رابعاً. الكتب الاجنبية

1. Fukuyama Franis: The Soviet Union and Iraq since 1968, Rand corporation, United Stated of America, 1980.

خامساً. الموسوعات

1. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت.
2. John Hutchinson, Encyclopedia of Modern Political Biography, Westview Press, London, 1999.

سادساً. المجلات والبحوث

1. دلشاد عمر عبد العزيز، الموقف الكردي من قرار تأميم النفط سنة 1972، المؤتمر العلمي الدولي لمئوية الدولة العراقية، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 16-15 ايلول 2021.
2. سيف الدين محمد الحديثي، النفط في العراق بين الحقائق والتاريخ ومتغيرات السياسة والاقتصاد، مجلة الدنانير، العدد 3، المجلد 1، الجامعة العراقية 2013.
3. صفاقس قاسم هادي، دراسة مرجعية للمراحل الاولى لاستكشاف النفط في العراق، مجلة الآداب، العدد 129، جامعة بغداد، حزيران 2019.
4. عبد الرحمن ادريس صالح، تراجع مكانة بريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى (1934-1918)، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد 46، 2010.
5. فارس محمود فرج الجبوري، تأميم النفط في العراق عام 1972 وموقف دول الخليج العربي، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 2، المجلد 2، جامعة تكريت، 2010.
6. نوري عبد الحميد خليل، أثر تأميم النفط العراقي في تطور العلاقات التعاقدية بين الاقطار العربية المنتجة للنفط في الخليج العربي وشركات النفط الكبرى، مجلة مركز دراسات البصرة والخليج

العربي، العدد 2، المجلد 13، جامعة البصرة، 1981.

7. يحيى حمود حسن البو علي، ملامح السياسة النفطية في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 25، المجلد 31، جامعة البصرة، 2015.

سابعاً. الصحف

صحيفة الجمهورية (بغداد)، العدد (1393)، 23/5/1972.

ثامناً. المواقع الإلكترونية

1. Office of the Historian, Department History, People, Harold Henry Saunders, https://history.state.gov/departmenthistory/people/saunders-harold-henry